

Distr.: General
23 August 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثالثة المستأنفة

فيينا، ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

البند ٢ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثانياً- خلاصة وافية.....

٢ إستونيا.....



ثانياً - خلاصة وافية

إستونيا

١- النظام القانوني: لحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد

انضمت إستونيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وأودعت صك انضمامها لدى الأمين العام في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وبموجب المادة ١٢٣ من الدستور، أصبحت الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ من القانون المحلي، وبأثر قانوني يُجْبُ أية أحكام مخالفة لها في القانون المحلي.

والنظام القانوني الإستوني مبني على التقاليد القانونية الألمانية. ويتضمن الإطار القانوني لمكافحة الفساد الدستور، وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون مكافحة الفساد (١٩٩٩)، وقانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب (٢٠٠٧). وفي وقت إعداد هذا الاستعراض، كان هناك مشروع قانون لمكافحة الفساد قيد الدراسة. وقد تم اعتماد مشروع القانون هذا في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وسوف يدخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٣.

ولا توجد وكالة متخصصة لمكافحة الفساد في إستونيا. وتنسق وزارة العدل السياسات المتعلقة بمكافحة الفساد. وتتضمن سلطات إنفاذ القانون السلطة القضائية، ومكتب النائب العام، والشرطة وحرس الحدود، وقوة شرطة الأمن، ووحدة الاستخبارات المالية (التابعة للشرطة وحرس الحدود).

٢- تنفيذ الفصلين الثالث والرابع

١-٢- التجريم وإنفاذ القانون (الفصل الثالث)

١-١-٢- الاستنتاجات والملاحظات الرئيسية

يجرّم قانون العقوبات رشو المسؤولين العموميين وارتشاءهم. ويُميّز بين "الإكرامية" (تعجيل إجراء إداري متوافق مع القانون من كل الجوانب الأخرى) و"الرشو" (فعل أو إهمال غير متوافق مع القانون من جانب مسؤول بما يؤدي إلى خرق القوانين المنطبقة على سلطاته الرسمية). ويعاقب على قبول الإكرامية بغرامة أو بالسجن ثلاث سنوات كحد أقصى، فيما يعاقب على قبول الرشوة بالسجن لمدة تراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات. وفي حالة الظروف المشدّدة للعقوبة (تكرار الجريمة، ارتكابها على نطاق واسع، ارتكابها من جانب مجموعة، طلب إكرامية أو رشوة)، يعاقب على هذين السلوكين بالسجن كحد أقصى لمدة

خمسة سنوات وعشر سنوات، على التوالي. وينطبق المستوى نفسه من العقوبة فيما يخص جرائم تقديم أو التعهد بتقديم رشوة أو إكراهية بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد أفادت إستونيا بأن القانون لا يشير إلى مفهوم "المزية غير المستحقة"، إلا أن هذا لا يسبب مشكلاتٍ على صعيد الممارسة العملية. ومع ذلك، دعا المسعرضون إستونيا إلى النظر في استخدام هذا المفهوم في تعريف جرائم الرشو من أجل ضمان الوضوح، واليقين القانوني، والاتساق مع الاتفاقية.

وينص قانون العقوبات على تعريف واسع لمصطلح "المسؤول"، الذي يشمل الأشخاص الذين يشغلون مناصب في وكالة حكومية مركزية أو محلية، أو في كيان قانوني خاضع للقانون العام، والذين أُسندت إليهم مهام تنفيذية أو إشرافية أو إدارية، أو مهام تتعلق بتنظيم حركة الموجودات، أو مهام ممثلي سلطة الدولة". وقد أُشير إلى أن هذا التعريف يمكن أن يشمل البرلمانيين، ولكن لم يُستشهد بأي سابقة قضائية محدّدة لدعم هذا التفسير.

وفي عام ٢٠٠٨، وُسّع نطاق تعريف المسؤولين العموميين فأصبح يشمل المسؤولين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العامة. بيد أنه لم تسجل حالات ملاحقة قضائية سواءً لمثل هؤلاء المسؤولين أو لأشخاص متهمين برشوهم.

والمتاجرة بالنفوذ مجرّمة فقط في شكلها السليبي، إلا أن التجريم لا يتماشى تماما مع المادة ١٨ من الاتفاقية. فالفعل المحظور وفقاً للقانون الإستوني هو قبول "ممتلكات" أو "منافع أخرى" مقابل "استخدام الشخص لنفوذه الفعلي أو المفترض بشكل غير مشروع". ويجري إعداد تعديل لتجريم المتاجرة بالنفوذ بالكامل في شكله السليبي والإيجابي.

ويُجرّم الرشو في القطاع الخاص. بيد أن تعريف الأشخاص المعنيين (أولئك الذين يديرون كيانا قانونيا وفقاً للقانون الخاص، أو يتصرفون بالنيابة عن شخص اعتباري أو طبيعي آخر يقوم بمهام إدارية أو إشرافية أو تنظيمية) ضيقٌ نسبياً. ويجري إعداد تعديل لمعالجة هذه المسألة.

ويُجرّم قانون العقوبات غسل العائدات الإجرامية، مع إشارة إلى قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويُعاقب على هذه الجريمة بالغرامة أو السجن حتى خمس سنوات. ويعاقب على حيازة العائدات الإجرامية أو تخزينها أو تسويقها بالغرامة أو السجن حتى عام واحد.

وبالرغم من أن الشروع في ارتكاب غسل الأموال والاشتراك فيه مُجرّمان، فإن التأمّر للقيام بغسل الأموال ليس مشمولاً. ويجري إعداد تعديل لمعالجة هذه المسألة.

وقد نال رضا المستعرضين أن كل الجرائم التي تنص عليها الاتفاقية، بما فيها تلك المرتكبة خارج إستونيا، تُعتبر جرماً أصلياً فيما يتعلق بغسل الأموال.

ولم تقدم إستونيا إلى الآن نسخة من تشريعاتها المتعلقة بغسل الأموال إلى الأمين العام. وقد دعا المستعرضون إستونيا للوفاء بالالتزام بتقديمها.

ويجرّم قانون العقوبات اختلاس الممتلكات من جانب مسؤول عمومي ولكنه يجرّم كذلك "الاستخدام المؤقت غير المأذون به للأشياء"، ويُعاقب على ذلك بالغرامة أو السجن حتى خمس سنوات. وتطبق على جرائم اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص عقوبة بالغرامة أو السجن حتى سنة واحدة.

وإساءة استغلال الوظائف مشمولة جزئياً بقانون مكافحة الفساد. ويحدّد قانون مكافحة الفساد الجديد فئات إساءة الاستغلال المجرّمة.

وقد أفادت إستونيا بأنّ دستورها يمنعها من تجريم الإثراء غير المشروع. لكن، من حيث الممارسة العملية، تُستخدم مجموعة من الأدوات لمعالجة هذه المسألة. فكل عام، يتوجب على عدد كبير من المسؤولين الكبار أن يقدموا إقراراً بالموجودات والأرباح يتاح للجمهور عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، يمكن عقب حكمٍ بالإدانة مصادرة الموجودات غير المشروعة أو غير المبررة التي حاز عليها الجاني أو حصل عليها من خلال ارتكاب جريمة.

ويحظر قانون العقوبات أيّ عمل من أعمال العنف تجاه أحد أعضاء السلطة القضائية أو سلطات إنفاذ القانون، أو أسرهم، كما يحظر تدمير ممتلكاتهم، ويحظر كذلك إعاقة الشهود والضحايا والخبراء والمترجمين عن الإدلاء بالشهادة، بما في ذلك الإعاقة باستخدام العنف. ويعاقب على مثل هذا السلوك بالسجن حتى خمس سنوات.

ويتحمل الشخص الاعتباري المسؤولية الجنائية عن فعل ارتكبه لمصلحته من جانب إحدى هيئاته أو أعضائه أو مسؤوليه الكبار أو ممثليه المختصين. ولا تحول الملاحقة القضائية للشخص الاعتباري دون الملاحقة القضائية للجاني المزعوم. وتبلغ أقصى غرامة منطبقة على الأشخاص الاعتباريين ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو. ويُحظر على الأشخاص الاعتباريين المدانين بالفساد والتهم المتعلقة به الاشتراك في المناقصات العامة. ومن الملحوظ أنّ العقوبات على الأشخاص الاعتباريين لم تُطبّق بشكل واسع حتى الآن.

ويعاقب من يقوم بالمساعدة والتحرير على الفساد بنفس العقوبة المنطبقة على الجاني. وتأخذ المحكمة في الاعتبار مستوى تورط من يقوم بالمساعدة والتحرير عند تقييم مستوى العقوبة المفروضة.

ويخضع الشروع في ارتكاب أي جريمة لنفس العقوبة المنصوص عليها في حالة ارتكاب الجريمة بالفعل.

وليس الإعداد لجريمة مجرماً على وجه التحديد في القانون الجنائي الإستوني. ويشمل قانون العقوبات بعض أشكال التآمر لارتكاب جريمة جنائية، مثل الشروع في التحريض أو الموافقة على مقترح أو الاتفاق على ارتكاب جريمة مشتركة.

ولاحظ المستعرضون، في سياق تقييم العقوبات المنطبقة على جرائم الفساد، أن الحد الأقصى للعقوبة بشأن معظم الجرائم المقررة وفقاً للاتفاقية هو السجن لمدة خمس سنوات. وفي حالة انطباق ظروف مشددة للعقوبة (تكرار الجريمة أو ارتكابها من جانب مجموعة أو ارتكابها على نطاق واسع)، يعاقب على هذه الجرائم بالسجن لعشر سنوات كحد أقصى. وقد نال هذا النهج رضا المستعرضين.

ويعطي الدستور حصانة من الملاحقة القضائية لرئيس الجمهورية والبرلمانيين وأعضاء الحكومة ومراجع الحسابات العام وأعضاء السلطة القضائية. إلا أن هناك إمكانية لرفع الحصانة. ولا يمكن توجيه اتهام جنائي للفئات الأربع الأولى من الأشخاص إلا بناءً على مقترح من مستشار العدالة وبموافقة أغلبية الريغيكوغو (*Riigikogu*) (البرلمان). وعلاوة على ذلك، فلا يمكن توجيه اتهام جنائي لمستشار العدالة إلا بناءً على مقترح من رئيس الجمهورية وبموافقة أغلبية البرلمان. ولا يمكن توجيه اتهام جنائي لقاضٍ عادي إلا بناءً على مقترح من المحكمة العليا وبموافقة رئيس الجمهورية. ولا يمكن ملاحقة قاضٍ من قضاة المحكمة العليا إلا بناءً على مقترح من المحكمة العليا نفسها وبعد تصويت أغلبية البرلمان.

وبالرغم من أن هذا النظام يبدو معقداً، فقد أفادت إستونيا بأن سلطاتها لم تواجه أي صعوبات فيما يخص رفع الحصانة. وقد يستتبع تعديل لقانون الإجراءات الجنائية تغييرات في النظام القائم. وقد شدد الخبراء على أنه لا بد لأية تعديلات من أن تضمن توازناً ملائماً بين أية حصانات وإمكانية التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها قضائياً والفصل فيها بشكل فعال.

ويكفل القانون ونظام التوظيف والتعيين استقلال ممثلي النيابة العامة. وتطبيقاً لمبدأ الملاحقة الإلزامية، يتعين في إستونيا ملاحقة مرتكبي جميع الجرائم. وإذا تعاون أحد الجناة مع سلطات

إنفاذ القانون، يمكن إنهاء القضية وفقا لشروط صارمة (المادة ٢٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية). أو قد يتفق ممثل الادعاء ومحامي الدفاع على العقوبة ويعرضها على القاضي للموافقة عليها.

وينظم قانون حماية الشهود (٢٠٠٥) حماية الضحايا والشهود والخبراء (بصفتهم شهودا)، بغض النظر عن جنسياتهم. وقد تمتد الحماية إلى أفراد أسرهم. وقد يُستعان بجلسات الاستماع عن بعد لحماية الشهود والضحايا، أو أي شخص يتمتع بالحماية أعطاه ممثل الادعاء صفة شخص "مجهول". ولدى إستونيا عدة اتفاقيات سارية مع البلدان المجاورة بشأن تغيير مكان إقامة الشهود.

ويمكن للمواطنين الاتصال بالشرطة عبر خط اتصال مباشر للإبلاغ عن مزاعم الفساد. ويمكن لأي شخص مبلغ في القطاع العام أو الخاص يعتقد أنه يتعرض للانتقام أن يقدم شكوى، رغم أن هذا ينطوي على عملية مطولة. وسيكون من شأن دخول قانون مكافحة الفساد الجديد حيز النفاذ ترشيد النظام القائم وتعظيم أثره من خلال نقل عبء الإثبات إلى صاحب العمل بعد أن يبين الشخص المبلغ أن تصرفه كان من بين العوامل التي أدت إلى الانتقام منه.

ويتيح قانون العقوبات مصادرة الموجودات المكتسبة كلياً أو جزئياً جرّاء جريمة. وعلاوة على ذلك، فإذا أدانت محكمة شخصا بتهمة جنائية وحكمت عليه بالسجن لمدة تجاوز ثلاث سنوات، فإن المحكمة توسّع المصادرة لتشمل الموجودات غير المبررة المملوكة للجاني، إلا إذا استطاع الجاني أن يثبت أنه قد حاز هذه الموجودات بأموال مكتسبة بطريقة مشروعة.

وتخضع الأشياء أو المواد المستخدمة في ارتكاب الجريمة للمصادرة.

ويمكن، بطلب من ممثل للنيابة العامة وبناءً على أمر من قاضي تحقيق ابتدائي أو حكم قضائي، الحجز على أية ممتلكات لتأمين الدعوى المدنية أو المصادرة أو تعويض ما تعذرت مصادرتها أو لأغراض الغرامات. وفي الحالات العاجلة، يجوز الحجز على الممتلكات دون إذن من قاض، ولكن يجب إخطار القاضي في غضون أربع وعشرين ساعة لمنح الإذن. فإذا رفض القاضي منح الإذن، يجب الإفراج عن الممتلكات فوراً.

وفي الوقت الراهن، تدير السلطات المحلية الموجودات المحجوزة والمصادرة. وتدرس إستونيا إنشاء وكالة مركزية لإدارة تلك الموجودات. وقد أحاط المستعرضون علماً بهذا التطور، وشجّعوا إستونيا على التعجيل بإنشاء هذه الهيئة.

ووفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال، يجوز لوحدة الاستخبارات المالية أن تجمّد الموجودات لمدة أقصاها ثلاثون يوماً. فإذا عجز مالك أو حائز الممتلكات عن تقديم دليل على المنشأ القانوني للممتلكات، جاز تجميد الممتلكات لمدة أقصاها ستون يوماً.

كما يتضمن قانون الإجراءات الجنائية تدابير تمكّن السلطات المعنية من تحديد الممتلكات أو تعقبها أو تجميدها بغرض مصادرتها في نهاية المطاف، باستخدام تدابير الاستجواب أو المراقبة. ولا تمثل السرية المصرفية مشكلة في إستونيا. فمن واجب المؤسسات المالية أن توفر المعلومات التي تطلبها منها وحدة الاستخبارات المالية. وتحصل الشرطة كذلك على المعلومات بسهولة من المؤسسات المالية من خلال أمرٍ من مكتب النائب العام.

ويضم قانون العقوبات مستويين للتقادم: عشر سنوات في حالة جرائم الدرجة الأولى (الجرائم المعاقب عليها بالسجن أكثر من خمس سنوات، أو السجن مدى الحياة، أو التصفية الجبرية)، وخمس سنوات في حالة جرائم الدرجة الثانية (الجرائم المعاقب عليها بالسجن أقل من خمس سنوات كحد أقصى). ولمعظم الجرائم المنصوص عليها وفقاً للاتفاقية مدة تقادم مقدارها خمس سنوات تبدأ بيوم ارتكاب الجريمة. فإذا ما ارتكبت هذه الجرائم في ظروف مشددة للعقوبة، فإنها تصبح خاضعة لمدة تقادم مقدارها عشر سنوات. ويتم تعليق التقادم في حالة تهرّب الجاني المزعوم من إقامة العدل.

وللمحاكم في إستونيا اختصاص النظر في الأفعال المرتكبة على أراضيها، والأفعال المرتكبة ضد أحد مواطنيها، والأفعال المرتكبة ضد الدولة. كما تتضمن الولاية القضائية لإستونيا أعمال غسل الأموال المرتكبة خارج الأراضي الوطنية، لكنها لا تمتد لتشمل التآمر للقيام بغسل الأموال حيث إنّ هذا الفعل ليس مجرماً بعد.

وينص قانون الإجراءات الإدارية على إجراء للطعن في قرار إداري. ففي ظل النظام القائم، يعتبر أيُّ عقد تم الحصول عليه بواسطة الفساد لاغياً وباطلاً. وسيلغي قانون مكافحة الفساد الجديد بعد دخوله حيز التنفيذ افتراض البطلان، ليتم إبطال العقد بقرار إداري أو قرار من محكمة. وثمة قواعد وإجراءات محددة لضمان نزاهة المناقصات العامة.

ويقضي قانون مسؤولية الدولة بأنّ للفرد أو الشخص الاعتباري، الذي انتهكت حقوقه من جراء الأنشطة غير القانونية لسلطة عامة، أن يطالب بتعويض عن الضرر الذي لحقه. بيد أنّ الأحكام المعنية لم تطبّق بعد في الممارسة العملية.

وليس لدى إستونيا وكالة متخصصة لمكافحة الفساد. وتتولى وزارة العدل تنسيق سياسة مكافحة الفساد وفقاً لنظامها الأساسي. ويُعهد بإنفاذ تدابير مكافحة الفساد إلى مكتب النائب العام، الذي يعمل فيه مدَّعون متخصصون في جرائم الفساد. ويتولى مجلس شرطة الأمن التحقيقات الجنائية بشأن الجرائم التي يشارك فيها مسؤولون رفيعو المستوى والتي تقع في محافظات كبيرة، فيما تحقق الشرطة وحرس الحدود في سائر القضايا المتعلقة بالفساد. ولدى كل من هذين الكيانين محققون متخصصون.

ويجب على أيِّ موظف حكومي إخطار رئيس الوكالة أو سلطات إنفاذ القانون المعنية بأيِّ فعل فساد مزعوم. ويجب على جميع المواطنين عموماً إبلاغ السلطات المعنية عن شكوكهم بشأن جرائم الدرجة الأولى. ويُعدُّ عدم الكشف عن هذه الجرائم جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها خمس سنوات.

٢-١-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

تبيّن عموماً أن إستونيا ملتزمة بالفصل الثالث من الاتفاقية. وتم الوقوف على الممارسات الجيدة التالية:

- على المؤسسات المالية أن تطبق تدابير لتوخي الحرص الواجب بشأن مجموعة واسعة من المعاملات المشبوهة. كما تنطبق تدابير توخي الحرص الواجب على علاقات العمل التي يقيمها الأشخاص البارزون سياسياً أو أفراد أسرهم أو أعوانهم المقربين؛
- يجوز للقاضي أن يوسّع نطاق المصادرة لتشمل كل الأصول المملوكة لجانٍ محكوم عليه بالسجن أكثر من ثلاث سنوات، ما لم يثبت الجاني المنشأ القانوني للممتلكات؛
- هناك عقوبات رادعة منصوص عليها فيما يخص الأشخاص الاعتباريين.

٢-١-٣- التحديات والتوصيات

- حدّد الاستعراض عدداً من الخطوات الملموسة التي يمكن لإستونيا أن تتخذها من أجل تحقيق التطبيق الكامل للفصل الثالث، ومنها بصفة خاصة ما يلي:
- المضي قدماً في التعديلات التي تُدرَس حالياً، والتي تعالج عدداً من مسائل التجريم مثل التأمّر لغسل الأموال، والرشو في القطاع الخاص، والمتاجرة بالنفوذ.

- دراسة استبدال التمييز بين الإكرامية والرشوة، الذي قد يفضي إلى اللاتيين القانوني، من خلال الأخذ بمفهوم "المزية غير المستحقة".
- التأكد من إدراج البرلمانين في تعريف الموظفين العموميين.
- وضع مزيد من العقوبات بشأن الأشخاص الاعتباريين وتطبيقها على نطاق واسع.

٢-٢- التعاون الدولي (الفصل الرابع)

٢-٢-١- الاستنتاجات والملاحظات الرئيسية

تنظم التشريعات المحلية (قانون الإجراءات الجنائية) والمعاهدات الدولية ذات الصلة إطار تسليم المجرمين. فإستونيا دولة طرف في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن تسليم المجرمين (١٩٥٧)، والاتفاقية الأوروبية بشأن تسليم المجرمين (١٩٥٧) وبروتوكولها الإضافيين. وعلاوة على ذلك، أبرمت إستونيا اتفاقات ثنائية لتسليم المجرمين مع بلدان عدة، بما فيها الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن لإستونيا أن تستخدم الاتفاقية كأساس قانوني لتسليم المجرمين في غياب اتفاقات تسليم المجرمين، وقد أخطرت الأمين العام بذلك.

وازدواجية التجريم شرط مسبق لتسليم المجرمين من إستونيا وإليها. والجرائم التي تستوجب تسليم المجرمين هي الجرائم التي يعاقب عليها بالسجن لسنة واحدة على الأقل. ويُسمح بتسليم المجرمين بغرض تنفيذ حكم قضائي أجنبي إذا بقي من مدة العقوبة أربعة أشهر مستحقة التنفيذ على الأقل. وإذا كان الشخص المطلوب تسليمه قد ارتكب عدة جرائم جنائية وسمح بتسليمه فيما يتعلق ببعض هذه الجرائم، يجوز أن يُسمح بالتسليم أيضا فيما يتعلق ببعضها الآخر.

ولا يتضمن القانون المحلي تعريفاً للجرائم السياسية. وقد صرحت إستونيا بأنها سوف تستخدم التعريف الوارد في البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية بشأن تسليم المجرمين. وعلى أية حال، لا يمكن تعريف الفساد والجرائم المتعلقة به كجرائم سياسية.

وقد تبين للمستعرضين أنه يجري إعداد مشروع تعديل لقانون العقوبات لتجريم التآمر لغسل الأموال ولجعل جرمته تستوجب تسليم مرتكبيها.

ويُرفض طلب التسليم في الحالات التي يمكن فيها أن يهدد الأمن أو النظام العام أو المصالح الأساسية الأخرى لإستونيا، أو إذا كان متعارضاً مع المبادئ العامة للقانون الإستوني. ولا ترفض إستونيا طلباً للتسليم تدرّجاً بأنّ الجريمة تنطوي على مسائل مالية أو ضريبية.

ويجب أن توجّه طلبات التسليم الواردة إلى وزارة العدل لفحص مقبوليتها، ثم تُحال الطلبات إلى مكتب النائب العام لتنفيذها. وتقرر المحاكم ما إذا كان يمكن تسليم شخص ما. وقرار المحكمة ملزم وقابل للاستئناف. ويمكن أن تستغرق هذه العملية شهراً واحداً إلى سنة في حالة الاستئناف.

وينص القانون أيضاً على عدد من الإجراءات المبسطة فيما يخص غير المواطنين. فإذا قبل أجنبي بالتسليم، يُنفذ تسليمه على الفور.

وينبغي أن يتضمن طلب التسليم معلومات حول ارتكاب الجريمة، ومقتطفات من الأحكام المنطبقة، والنسخة الأصلية لأمر الحكم أو الإدانة أو نسخة موثقة منهما، ووصفا للشخص المطلوب، إضافة إلى أيّ معلومات أخرى ذات صلة. وعند الضرورة، قد تُمنح وزارة العدل مهلة إضافية للدولة الطالبة حتى تُقدّم معلومات إضافية.

ويجوز تسليم مواطني إستونيا. فقد أفادت إستونيا بأنها درجت على تسليم مواطنيها عند الطلب. ونظرياً، عندما ترفض إستونيا تسليم أحد رعاياها، فإنها تبادر بإجراءات محلية للملاحقة الشخص المطلوب. وقد تبين أنّ مبدأ "إما التسليم وإما المحاكمة" مُدرج في النظام القانوني المحلي.

ولا ينص القانون على التسليم المشروط - أي الوضع الذي تقبل فيه الدولة تسليم أحد رعاياها بشرط إعادته إليها ليقضي فيها مدة العقوبة التي فرضتها عليه المحكمة الأجنبية. إلا أنّ إستونيا تطبق في الممارسة العملية التسليم المشروط في سياق تعاونها مع البلدان المجاورة.

وقد نال رضا المستعرضين أنه يجري تطبيق المعاملة المنصفة ومراعاة اعتبارات حقوق الإنسان في كل مراحل عملية التسليم، في القانون وفي الممارسة العملية على حد سواء.

وفيما يخص المادة ٤٥ من الاتفاقية، فإنّ إستونيا دولة طرف في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم (١٩٨٣). وفي هذا السياق، نفذت إستونيا العديد من عمليات النقل من إستونيا وإليها.

وفيما يخص المادة ٤٧ من الاتفاقية، فإن إستونيا دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بنقل الدعاوى الجنائية (١٩٧٢). وأبرمت إستونيا كذلك اتفاقات مع البلدان المجاورة. وقد جرى نقل الدعاوى من إستونيا وإليها بموجب هذه الصكوك.

وإستونيا دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية (١٩٥٩) وبروتوكولها الإضافيين. وأبرمت إستونيا أيضا عدة اتفاقات ثنائية مع الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبولندا وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

والسلطة المركزية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة هي وزارة العدل، واللغتان المقبولتان للطلبات هما الإنكليزية والإستونية. وقد أخطرت إستونيا الأمين العام بذلك.

ويتولى مكتب النائب العام تناول الطلبات الواردة التي تقبلها وزارة العدل، ويحدّد السلطة المختصة بتنفيذ تلك الطلبات.

ولا تُشترط ازدواجية التجريم للمساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك في الحالات التي ينطوي فيها الطلب على إجراءات قسرية.

وقد تُمنح المساعدة من خلال مجموعة واسعة من الأساليب، التي تشمل الاستماع إلى الأشخاص عبر الهاتف أو عن طريق التداول بالفيديو، وتسليم الممتلكات إلى الدول الأجنبية، وتنفيذ عمليات تفتيش وضبط، وغير ذلك. ولا تُرفض الطلبات على أساس السرية المصرفية.

ويُرفض الطلب إذا كان متعارضاً مع المبادئ العامة للقانون الإستوني، أو إذا كان يهدّد الأمن أو النظام العام أو المصالح الأساسية الأخرى لإستونيا، أو إذا كان ثمة سبب للاعتقاد بأنّ الدولة الطالبة لن تضمن مراعاة اعتبارات حقوق الإنسان أو لن تحترمها.

وينبغي أن يشير الطلب إلى السلطة صاحبة الطلب، والمساعدة المطلوبة، واسم الشخص المقدم بشأنه الطلب وغير ذلك من المعلومات المتعلقة به، ووصف للوقائع، بالإضافة إلى سائر المعلومات ذات الصلة. ومن الجدير بالذكر أنّ إستونيا قد منحت المساعدة في عدة مناسبات قُدّم فيها كم ضئيل وإنما كافٍ من المعلومات. وإذا لزم الأمر، فقد تلتزم إستونيا من الدولة الطالبة أن تُقدّم معلومات إضافية.

وقد عاجلت إستونيا طلبات عديدة صادرة عنها أو إليها للمساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك الطلبات المتعلقة بغسل الأموال وتجميد الموجودات.

ويجوز عند الطلب استدعاء الشهود والخبراء للمثول أمام المحكمة الأجنبية إذا كانت الدولة الطالبة تضمن احترام حصانتهم وعدم التعرّض لهم.

وعلى مستوى الممارسة العملية، تتحمل إستونيا التكاليف العادية لتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

ولا تُستعمل المعلومات الواردة عبر طلب للمساعدة القانونية المتبادلة في تحقيقاتٍ أو ملاحظاتٍ قضائيةٍ أو إجراءاتٍ عدا تلك المحددة في الطلب.

وتُعطى المعلومات المتاحة للعموم إلى الدولة الطالبة. وتنقسم المعلومات غير المتاحة للعموم إلى أربع مجموعات: معلومات محجوبة، ومعلومات سرية، ومعلومات مخصصة، ومعلومات سرية للغاية. ويجوز تزويد الدولة الطالبة بالمعلومات المحجوبة. أما المعلومات السرية والمخصصة فيحوز تقديمها حسب كل حالة على حدة ومن خلال السلطة المختصة. ولا تزود الدول الأخرى بالمعلومات السرية للغاية.

وتتيح القوانين الإستونية التبادل التلقائي للمعلومات بين الهيئات التابعة للشرطة الإستونية (مجلس شرطة الأمن والشرطة وحرس الحدود) وقوات الشرطة الأجنبية عبر منصات وشبكات متنوعة.

ويجري إيفاد ضباط اتصال إلى بلدان أخرى في سياق اليوروبول والإنتربول. وعلاوة على ذلك، فإن وحدة الاستخبارات المالية تتعاون مع نظيراتها الأجنبية عبر مجموعة إيموننت لوحداث المخابرات المالية. وتتعاون إستونيا في إنفاذ القانون مع البلدان الأخرى فيما يخص حركة عائدات الجريمة والممتلكات، إضافة إلى تعقب الموجودات واستردادها.

وقد أنشأت إستونيا أفرقة تحقيق مشتركة مع بلدان مجاورة في عديد من القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة والمخدرات والجرائم على شبكة الإنترنت.

وبناءً على أمر من قاضٍ، يمكن لكل من مجلس شرطة الأمن والشرطة وحرس الحدود استخدام أساليب التحري الخاصة، مثل المراقبة، والمراقبة عبر الحدود، والتنصت على المكالمات الهاتفية. وفي عدد محدود من الحالات، يجوز استخدام أساليب التحري الخاصة إذا قرر ذلك ممثل للنيابة.

٢-٢-٢ - التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

تبين عموماً أن إستونيا ملتزمة بالفصل الرابع من الاتفاقية. وتم الوقوف على الممارسات الجيدة التالية:

- استخدام الاتفاقية كأساس قانوني لتسليم المجرمين في غياب اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف لتسليم المجرمين؛
- التعاون الوثيق والفعال بين سلطات إنفاذ القانون ونظيراتها الأجنبية، ولا سيما في المسائل المتعلقة بتعقب الممتلكات والموجودات وتجميدها.

٢-٢-٣ - التحديات والتوصيات

تُشجّع إستونيا، كخطوة ملموسة لتنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية تنفيذا كاملا، على مواصلة استكشاف فرص إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع البلدان الأجنبية بهدف تعزيز فعالية مختلف أشكال التعاون الدولي.